المحور السادس: ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهم دوافع تبنيها في الجزائر

أولا-: ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي:

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تدخل سياسة الإنعاش الاقتصادي ضمن السياسات الاقتصادية وتهدف هذه السياسة إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدمة العجز الموازي في عصر الاستثمار (الأجور والاستهلاك، تسهيلات الفروض... الخ)، وهذه السياسة مستوحاة من الفكر الكينزي.

وبعبارة أخرى هي سياسة اقتصادية هدفها إنعاش النشاط الاقتصادي، أي زيادة الإنتاج والشغل عن طريق دعم طلب العائلات والمؤسسات ومن ثم فهي ترتكز على سياسات نقدية وميزانية توسعية.

2- أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي:

وفقا للوثيقة الرسمية الصادرة عن رئاسة الحكومة المتعلقة بأهداف هذه السياسية، فقد حددت فيما يلي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب العمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عير أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف الرئيسية، وهي:

- تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول السياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكيني الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية التنشيط الاقتصاد، وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل وذلك عن طريق مضاعف الإنفاق العام، حيث يمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاجتماعي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

3- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي:

للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي، أو الاثنين معا.

تطبق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة، ...) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيز للطلب، وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).
- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشها.

أما فيما يخص سياسة الإنعاش بواسطة العرض (التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية)، فإن تدخل الدولة (غير المباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسجيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطها، مثل: تطوير شبكات النقل والمواصلات أو برامج التكوين المهني والجامعي وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات تؤدي في النهاية إلى (توفيرات خارجية) هامة الصالح المؤسسات.

4- الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش وفعاليتها:

لكي تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي فعالة لابد من توفر بعض الشروط الأساسية، تذكر منها:

- يجب أن تتوفر المؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب.
- ألا يكون اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش على التشغيل خاصة تكون في هذه الحالة ضعيفة، كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا.
- ألا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجارية.
- يجب ألا تسرع المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي.

وفي الأخير، يمكن القول أن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام، يقترب كثيرة من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامل، والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية، وتبعا لذلك يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامل والناتج المحلي الحام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما، أو ما يسمى ب: فجوة أوكن.

ثانيا- أهم الدوافع لتبني سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر:

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية سنة 2000 يدرك أن الاقتصاد الوطني بدأ يخوض برامج إصلاحات اقتصادية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقة، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وقد تم تحسيد هذه السياسة من خلال برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها منذ سنة 2001.

ومن أهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2001، تتمثل في الظروف والأوضاع التي كانت سائدة خلال الفترة التي سبقت تنفيذ هذه السياسة، ويمكن اختصار بعضها فيما يلي:

أ- ضعف معدلات النمو الاقتصادي: عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا واضحا خلال الفترة (1995-2000)، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (02) الآتي:

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل نمو الناتج المحلي	3.8	3.8	1.3	5.1	3.3	2.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ تراجع معدلات النمو حيث انخفضت مقدار 1% بين سنتي (1999-2000)، حيث تراجع إلى 2.4 % سنة 2000 ويعتبر هذا المعدل غير كاف لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة ، كما يعتبر هذا المعدل ليس بإمكانه تحريك الطاقات الكامنة والمعطلة، والأمر الأكثر خطورة هو الانخفاض الشديد في نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في هذا المعدل، فرغم الإجراءات التحفيزية المصاحبة القانون الاستثمار لسنة 1993، إلا أن الاستثمارات المحلية والأجنبية خارج قطاع المحروقات لم تعرف تطورا ملحوظ خلال هذه الفترة وذلك لعدة أسباب وعراقيل، مما زاد في تعميق أزمة سوق العمل بالإضافة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

ب- ارتفاع حجم البطالة: شهدت الفترة ما قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي ارتفاع متزايدة من سنة إلى أخرى في معدلات البطالة، حيث بدأ ارتفاع معدلات البطالة مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر

سنة 1986، إذ ارتفع معدل البطالة من 9.7 % سنة 1985 إلى 21.4 % سنة 1987، أي بزيادة قدرها 11.7 %، ثم عرفت هذه النسبة تطورا منتظمة ابتداء من سنة 1990 إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها سنة 2000 إذ بلغت 29.8%، ويعود ذلك إلى غلق معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي ترتب عنها تسريح الآلاف من العمال وأدى إلى زيادة الفئة العاطلة، بالإضافة إلى الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر خلال هذه الفترة التي أدت إلى خراب وتدمير مباني ومؤسسات وطرقات .... إلخ قدرت ب 30 مليار دولار، وانجر عن هذه الحالة تقلص قيمة دخول استثمارات أجنبية إلى الجزائر في هذه الفترة، والتي قدرت به 60 مليون دولار أمريكي خارج المحروقات، بينما تلقت تونس خلال نفس الفترة 3 مليار دولار، وتلقت المغرب 20.8 مليار دولار، كما انخفضت الاستثمارات العمومية خارج قطاع المحروقات كنتيجة لتلك الوضعية حيث سجلت الجزائر سنة 1999 حجما شاملا من الاستثمارات قدره (530 مليون دولار من بينها 500 مليون دولار في مجال المحروقات والبقية في قطاع الصيدلة.

وما زاد من خطورة مشكلة البطالة خلال تلك الفترة أن أكثر من 80% من البطالين لا تتجاوز أعمارهم 30 مملة، وزيادة بطالة أصحاب الشهادات من التعليم العالي، إذ بلغ عددهم 80000 في سنة 1996 وحوالي 100000 سنة 1998، وأمام هذه الوضعية وفي ظل تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة إلى تطبيق البرنامج الذي كان من بين أهدافه الرئيسية تقليص نسبة البطالة.

ج- ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان: حيث بلغ معدل الفقر أعلى نسبة له سنة 1995 حيث وصل إلى 14.1 % من مجموع السكان، وهو ما يعادل 3986000 فقيرة بعدما كان لا يتجاوز نسبة 8.1% سنة 1986.

ويفسر هذا الارتفاع بالآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية سنة 1986 على مختلف القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى انخفاض الدخل الفردي ينسب كبيرة، وكذلك الإصلاحات الاقتصادية المدعومة وما تضمنته من إجراءات أدت إلى تحرير أسعار المنتجات وتقليص الدعم الحكومي للمنتجات الغذائية الأساسية، وتدهور القدرة الشرائية نتيجة للتخفيضات المتتالية لسعر الصرف الدينار الجزائري.

إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع الفقر يعود إلى الأزمة الأمنية خلال التسعينيات التي كان فما أثر كبير على حياة السكان والظروف المعيشية.

وقد سجل معدل الفقر انخفاض طفيفة خلال الفترة (2000-1995)، إذ بلغ 12.1 % سنة 2000 بعدما كان يساوي 14.1 % عام 1995، ورغم هذا الانخفاض الطفيف في معدلات الفقر إلا أنه يعتبر من أهم الدوافع للحكومة الجزائرية مباشرة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي من أجل التخفيف من هذه الظاهرة.

د- الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة الخارجية منها: حيث عرفت نسبة خدمة المديونية سنة 2000 انخفاضا ملموسا عما كانت عليه سنة 1998، حيث بلغت 19.8 % بالنسبة لمجموع إيرادات الصادرات، بعد أن كانت 47.5 %، فضلا عن الاستقرار الذي تشهده التوازنات المالية الكلية والمتزامن مع تحسن ملحوظ في كل من حجم المديونية « 25 . 261 مليار دولار سنة 2000» احتياطي الصرف «11.9 مليار دولار أميركي» ورصيد ميزان المدفوعات 7.57 مليار دولار لنفس السنة»، مع بقاء معدلات التضخم أقل من نسبة 1% «0.3 % سنة 2000».

ه- التنبؤ بوفرة مالية: وفرة مالية بدأت تظهر بوادرها مع بداية القرن العشرين، حيث بلغ رصيد الميزانية العامة 400 مليار دج، وصاحب هذه الوفرة المالية ضعف شديد معدلات النمو خارج المحروقات به 2.2 % سنة 2000، فضلا عن الوضعية الاجتماعية الصعبة للمواطنين.